المطلب الثاني: أسباب الفساد الإداري وآثاره

إن الفساد الإداري ظاهرة مركبة يكتنف جوانبها الكثير من الغموض ويرجع عوامل انتشارها إلى مجموعة من الأسباب والدوافع المتداخلة، والتي يصعب عمليا فصلها عن بعضها البعض، ومن الطبيعي أن يكون لانتشار هذا السلوك الفاسد والمدمر آثار سلبية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية وفيما يلي تفصيل ذلك:

الفرع الأول: أسباب الفساد الإداري

إن الفساد الاداري له العديد من الأسباب حري بنا تحديدها لإيجاد العلاج الناجع، حيث قديما كتب العلامة ابن خلدون في القرن 14 ميلادي وكأنه يحلل عصرنا الحالي قائلا:" أن أسباب الفساد هو الولع بالحياة المترفة بين أفراد الجماعة الحاكمة، وقد لجأ أفراد الجماعة الحاكمة إلى الممارسات الفاسدة لتغطية النفقات التي يتطلبها الترف".

كما تجدر الإشارة أن أسباب الفساد الإداري قد تكون داخلية أي تلك العوامل المرتبطة بالموظف العام والوظيفة العمومية، وقد تكون أسباب خارجية أي خارجة عن نطاق الموظف العام والوظيفة العامة، وفيما يلي نذكر أهمها:

1- العوامل الشخصية والنفسية:

هناك عدة أسباب تؤدي بالموظف العمومي الوقوع في الفساد الإداري والتي في مقدمتها العوامل الشخصية والنفسية، والمتعلقة بالحاجات الأساسية للإنسان والتي لا غنى للفرد عن اشباعها حتى يبقى على قيد الحياة، كالحاجة إلى الأكل، الشرب، المسكن،...، لأن نقصها قد يؤدي إلى إصابته بالقلق والتوقر والتفكير عن إيجاد مصادر أخرى لإشباع هذا النقص، الأمر الذي يوقع الموظف في الفساد الإداري.

2- تراجع العامل الديني والأخلاقي:

يمثل الدين عاملا مهما في دفع الفساد والحد من انتشاره بما يمثله الدين من رقيب داخلي ذاتي فإذا ضعف الوازع الديني انحسر الضمير الخلقي وسيطرت وساوس الشيطان على العبد ويصبح أقرب إلى الوقوع في الجريمة.

بالإضافة إلى ما تم ذكره أعلاه هناك العديد من العوامل التي لها ارتباط وثيق ببيئة العمل وتساعد على انتشار الفساد الإداري داخل الوظيفة ، وقد تناولت العديد من الدراسات أثر العوامل الإدارية علة انتشار الفساد الإداري داخل الإدارة ويمكن حصرها فيا يلي:

3- **تضخم الجهاز الإداري:**

من خلال الزيادة الكبيرة في عدد الموظفين العموميين مع الثبات النسبي لحجم النشاط الذي تقوم به ، مما أدى إلى آثار سلبية منها تداخل الاختصاصات، كون أن سياسة التوظيف تتم بطريقة ارتجالية واسراف بعض القيادات في تعيين أنصارهم واتباعهم بغض النظر عن كفاءاتهم وحاجة الإدارة إليهم، الامر الذي يدخل ضمن مظاهر الفساد لأن ظاهرة التضخم ستؤثر سلبا على سير العمل والذي بدوره سيؤدي إلى سوء التنظيم.

4- **الميل نحو المركزية وعدم التفويض في صنع القرارات:**

رغم أن الدول عامة أخذت بالنظام اللامركزي والجزائر خاصة ونصت عليه في كثير من قوانينها إلا أن الواقع العملي أثبت تركيز السلطة على مستوى الوزارة مما يؤدي إلى اختناق العمل والبطء في القرارات الإدارية...إلخ.

5- **تعقيد الإجراءات الإدارية وغلبة الطابع البيروقراطي في الإدارة:**

إلى تعقيد الإجراءات يؤدي إلى تعطيل العمل وتأخره مما يجعل أصحاب المعاملات يبحثون عن طرق أيسر لإنجازها حتى لو كانت غير مشروعة كالرشوة، الهدايا، الواسطة، الأمر الذي يؤدي إلى تفشي صورة من صور الفساد الإداري.

6- **ضعف الرقابة والمساءلة الإدارية:**

فالرقابة تمثل صمام الأمان للعملية الإدارية مهمتها التثبت من صحة الاتجاه نحو الهدف، وتقويمه في حال انحرف، وإن ضعف الرقابة والمسائلة تعتبر من أهم أسباب الفساد الإداري.